

Distr.
GENERAL

S/1997/166
27 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٨٤ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الذي طُلب إلي فيه أن أقدم تقريراً مؤقتاً في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ عن المساعي التي بذلتها للخروج من المأزق الذي يحبط تنفيذ خطة التسوية. وبالإضافة إلى ما أعاد تأكيده مجلس الأمن من التزام بإجراء استفتاء طبقاً لخطة التسوية، فقد أعرب عن تأييده لأنشطة ممثلي الخاص بالنيابة الرامية إلى مواصلة الحوار، ولاحظ الأثر الإيجابي لإبداء حسن النية ولجميع الاتصالات الرامية إلى تنفيذ خطة التسوية، ورحب بالخطوات التي اتخذها الطرفان وشجعهما على مواصلة بذل الجهود من أجل بناء الثقة فيما بينهما وتيسير تنفيذ خطة التسوية. كما طلب المجلس إلي أن أقترح خطوات بديلة، في إطار خطة التسوية، إذا لم يحرز أي تقدم يذكر نحو إزالة العقبات التي تحول دون تنفيذ الخطة، وأن أوصل كذلك إبقاء قوام مختلف عناصر بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وتكوينها قيد الاستعراض الفعلي لضمان أقصى قدر من الكفاءة والفعالية.

٢ - ويغطي الفرع الثاني من هذا التقرير الجهود التي بذلها ممثلي الخاص بالنيابة، السيد إريك جنسن، ويتضمن تقييماً للمأزق الذي لا يزال يعيق عملية المضي في تنفيذ خطة التسوية، ولا سيما فيما يتعلق بعملية تحديد الهوية. ويعالج الفرع الثالث جوانب أخرى من الخطة؛ بينما يغطي الفرع الرابع أنشطة العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية؛ ويتضمن الفرع الخامس ملاحظاتي وتوصياتي.

ثانياً - الاجتماعات وعملية تحديد الهوية

٣ - يعمل ممثلي الخاص بالنيابة، منذ أن اتخذ مجلس الأمن قراره ١٠٨٤ (١٩٩٦)، على إقامة اتصالات مع الطرفين، فقد زار كلا من الرباط وتندوف في مناسبات عدة خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وعقد اجتماعات مع وزير الداخلية المغربي، السيد إدريس بصري ومع منسق جبهة البوليساريو لدى البعثة، السيد بشير مصطفى سعيد، وغيرهما من كبار الممثلين. وقد كررت حكومة المغرب وجبهة البوليساريو الاعراب عن التزامهما بخطة التسوية وعن رغبتهما في أن يتم تنفيذها. إلا أنه لم يطرأ أي تغيير على موقف كل منهما إزاء استئناف عملية تحديد الهوية.

٤ - وكانت عملية تحديد الهوية قد بدأت في آب/أغسطس ١٩٩٤ واستمرت لما يزيد على سنة ونصف. وفي أثناء تلك الفترة، أصبحت الإجراءات راسخة تماما، فقد زادت الاتصالات وتم تعزيز الوعي المتبادل فيما بين الطرفين. وتوقفت العملية في أواخر عام ١٩٩٥، وكان في ذلك الوقت قد تم استدعاء ٧٧ ٠٥٨ شخصا وحددت هوية ١١٢ ٦٠ شخصا. ويوازي هذا العدد عدد الأشخاص الذين من المقدر أن يكونوا بعد على قيد الحياة منذ أن أجرت سلطات الاستعمار الأسباني في عام ١٩٧٤ تعدادا سكانيا بيّن أن ٧٣ ٤٩٧ صحراوي يقيمون في الإقليم. أما الشروط التي وضعها كل من الطرفين لاستئناف عملية تحديد الهوية فهي متناقضة، وأي حل يقدم يجري تفسيره على أنه محاباة لأحد الطرفين. ويصر المغرب على أنه من حق جميع الأشخاص الذين قُدمت طلباتهم في الوقت المناسب أن يتقدموا لتحدد هويتهم، دون المساس بقرار لجنة تحديد الهوية. ويرى المغرب كذلك أن جميع المجموعات التي اعتبرها تعداد السكان الأسباني في عام ١٩٧٤ قبائل وأفخاذا ينبغي معاملتها على هذا الأساس، مشيرا إلى أنه تم انتخاب زعماء قبليين (مشايخ) لهذه المجموعات في عام ١٩٧٣، وتصر جبهة البوليساريو على أنه، وفقا للاقتراح التوافقي، يكون لأفراد "الفخذ الصحراوي المشمول بتعداد السكان لعام ١٩٧٤"، بالإضافة إلى الأفراد الذين ترد اسمائهم في تعداد السكان، وحدهم الحق في أن تُحدد هويتهم، وأن بعض المجموعات المشمولة بتعداد السكان غير معترف بها كقبائل صحراوية مؤلفة من "أفخاذ قبلية" حقيقية. كما تصر جبهة البوليساريو على ضرورة إتاحة قوائم بالأشخاص الذين حددت هويتهم بالفعل وتبين أنهم مؤهلون للتصويت، وهو اقتراح غير مقبول بالنسبة للمغرب لأنه لا يتفق مع خطة التسوية.

٥ - ومن الناحية العملية، من الممكن جدا استئناف عملية تحديد الهوية وإنجازها. وكان من الممكن إنجاز كامل البرنامج الذي تم وضعه في عام ١٩٩٦ خلال ٢٢ أسبوعا، إلا أن هذا يفترض مقدما وجود التزام من الجانبين بالمشاركة في العملية على النحو المحدد زمنيا ووجود تفاهم بشأن الأشخاص الذين يتعين تحديد هويتهم. ومن الجدير بالذكر، على أية حال، أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن استئناف عملية تحديد الهوية وإنجازها، فسيُلزم بعض الوقت للبحث عما يلزم من موظفين وتعيينهم وإعادة إنشاء وإعادة فتح مراكز تحديد الهوية التي جرى تفكيكها جزئيا عندما تم سحب لجنة تحديد الهوية والموظفين التابعين لها.

٦ - أما فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، فقد أكدت حكومة المغرب من جديد الموقف الذي أعرب عنه علنا الملك الحسن الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، كما كررت جبهة البوليساريو الإعراب عن رغبتها في مواصلة الاتصالات مشيرة إلى أنها غير مستعدة للقيام بذلك على أساس الشروط التي يعتبرها المغرب ضرورية.

ثالثا - جوانب أخرى من خطة التسوية

الإفراج عن السجناء السياسيين

٧ - واصل ممثلي الخاص بالنيابة النظر في المسائل التي أثارها الفقيه القانوني المستقل، البروفيسور إيمانويل روكوناس. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قدمت جبهة البوليساريو قائمة منقحة ومشروحة

بالأشخاص الذين يدعى أنهم محتجزون في المغرب لأسباب سياسية. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، أحال ممثلي الخاص بالنيابة القائمة رسميا إلى وزارة الداخلية المغربية، وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في تموز/يوليه ١٩٩٦ مع البروفيسور روكوناس خلال الزيارة التي قام بها للمنطقة.

إعادة اللاجئين إلى الوطن

٨ - اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنشطة شتى تخطيطا لعودة اللاجئين الصحراويين الطوعية إلى الوطن. وقامت المفوضية برصد التطورات الحاصلة في المنطقة وتعهدت بأن تواصل استعراض وتحديث خطة الإعادة إلى الوطن الموضوعة في عام ١٩٩١ تمهيدا لعودة اللاجئين الطوعية إلى الوطن. وقد حددت عمليات تحديث الاعتبارات السوقية تكلفة مشروع المفوضية للإعادة إلى الوطن بمبلغ ٥٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة.

٩ - وتعتزم المفوضية عندما تسمح الظروف، الاضطلاع بعملية تسجيل مسبقة للعائدين المحتملين، وتعتبر هذه العملية جزءا أساسيا من الأعمال التحضيرية لعملية الإعادة إلى الوطن. وفي غضون ذلك، تواصل المفوضية تقديم المساعدة إلى أشد اللاجئين ضعفا.

١٠ - ومنذ تموز/يوليه ١٩٩٦، أصبح المكتب الميداني للمفوضية في تندوف جاهزا للعمل في حين يتم بانتظام إيفاد موظفين من الجزائر والمقر في بعثات إلى منطقة تندوف. وقد تم تعيين موظف دولي لمنطقة تندوف اعتبارا من ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٧.

رابعا - الجوانب العسكرية والمتعلقة بالشرطة المدنية

العنصر العسكري

١١ - في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، حل الميجور جنرال خورخي باروزو دو مورا (البرتغال) محل الميجور جنرال خوسيه ادواردو غارسيا ليندرو (البرتغال) قائدا للقوة. ويصل القوام الحالي للعنصر العسكري، بعد التخفيض الذي جرى في العام الماضي البالغة نسبته ٢٠ في المائة، إلى ٢٢٠ فردا (انظر المرفق الأول). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه. ورغم قوامه المخفض، أثبت أن بالإمكان زيادة عدد الدوريات البرية والجوية زيادة طفيفة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير كان المتوسط الأسبوعي لعدد الكيلومترات التي قطعها المراقبون العسكريون أثناء قيامهم بدوريات عملياتية برية ٤٧ ٠٠٠ كيلومتر وكان المتوسط الشهري لعدد الساعات التي قضوها في دوريات استطلاعية بالطائرات العمودية ١٧٨ ساعة. وسجلت حالة واحدة ادعى فيها حدوث انتهاك وقد أثبت التحقيق عدم صحتها. وسويت بعض الحوادث البسيطة بصورة مرضية. وكان التعاون جيدا مع كل من الجيش الملكي المغربي وجبهة البوليساريو.

١٢ - وفي ضوء الخبرة التي اكتسبت في الأشهر الأربعة الأخيرة في مجال العمل بعدد أقل من الأفراد، ظل قائد القوة يبحث إمكانية إجراء تخفيضات أخرى دون إضعاف القدرة على تنفيذ الولاية الحالية للبعثة. وقد أعد الآن عددا من الخيارات التي توجد حاليا قيد الدراسة في مقر الأمم المتحدة. وسأستعرض تلك الخيارات في ضوء الحاجة إلى الإبقاء على فعالية عمليات العنصر العسكري في رصد وقف إطلاق النار وسأعرض بناء على ذلك المقترحات ذات الصلة في تقريرتي القادم إلى مجلس الأمن.

عنصر الشرطة المدنية

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الليفتنانت كولونيل جان كليفن (النرويج) قيادة عنصر الشرطة المدنية في البعثة بعد أن أصبح مفوضا للشرطة بالنيابة إثر مغادرة البريغادير جنرال والتر فالمان (النمسا). وقد تم الآن تخفيض هذا العنصر إلى تسعة أفراد من الشرطة في حين كان يتألف من ٩١ شرطيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (انظر المرفق الثاني)، وتتمثل وظائفه الأساسية في تأمين الحراسة لمدة ٢٤ ساعة يوميا على البيانات المحوسبة ومعدات الحاسوب الموجودة في المراكز السابقة لتحديد الهوية، وفي المحافظة على وجود أمني في تندوف والقيام بواجبات المرافقة بين الحين والآخر.

١٤ - وقد مكن التخفيض العام في عدد أفراد البعثة الآن من إعادة تجميع كل البيانات المحوسبة ومعدات الكمبيوتر داخل حدود مجمع البعثة في العيون حيث توجد ترتيبات أمنية كافية. ولذا، فإنني أقترح، بغية خفض التكاليف إلى أقصى حد ممكن، عدم الاستعاضة عن مفوض الشرطة بالنيابة وببقية أفراد الشرطة المدنية عند انتهاء مهماتهم الحالية أو في وقت أبكر بالاتفاق مع حكوماتهم.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

١٥ - ظل وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية الذي دخل حيز التنفيذ في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بعد سنوات من النزاع قائما ولم تسجل سوى انتهاكات تقنية بسيطة. ورغم الخسائر المتكبدة في الأرواح بسبب حوادث، فإن أيا منها لم يكن نتيجة نيران معادية. وهذا إنجاز ليس بالهين في منطقة يهددها عدم الاستقرار. ويحق للبعثة أن تفخر بأنها ساعدت الطرفين على الوفاء بالتزامهما باحترام وقف إطلاق النار وذلك بفضل وجود مراقبيها وتسييرهم للدوريات. بيد أن ما حققته البعثة لا يقتصر على ذلك، فبدء عملية تحديد الهوية ومساهمة البعثة في تسهيل الاتصال بين الطرفين باعتباره من تدابير بناء الثقة لهما أهميتهما أيضا. ولا ينبغي أن يضيع ما أنجز حتى الآن.

١٦ - واحتمال التقدم وارد ولكن ذلك لن يتحقق إلا إذا التزم الطرفان قولاً وفعلاً التزاماً كاملاً بتنفيذ خطة التسوية. وما لم يتحقق ذلك، فستتزايد الشكوك في جدوى استمرار البعثة. فالاحتفاظ بالعنصر العسكري بمستواه الحالي باهظ التكاليف، حيث أن الشطر الأكبر من نفقات البعثة يذهب إلى إبقاء ودعم المراقبين العسكريين وتمكينهم من العمل في مواقع أفرقتهم. ثم أنه في حالة عدم إحراز تقدم صوب حل سياسي على نحو ما هو متوخى في خطة التسوية، فإن وجود المراقبين العسكريين لن يمنع بمفرده اندلاع أعمال

القتال، وبالمقابل فإن انسحاب المراقبين العسكريين قد يعرض وقف إطلاق النار للخطر ويهدد الاستقرار الإقليمي إلى حد خطير، وأعتقد والحالة هذه، أنه لا بد من بذل كل جهد ممكن لدفع العملية السياسية قدما والبحث عن سبل، تشمل إمكانية اتخاذ مبادرة جديدة ليتسنى الخروج من المأزق الحالي في خطة التسوية.

١٧ - وقد حدا بي ذلك إلى أن أستعرض الأسئلة التالية:

(أ) هل يمكن تنفيذ خطة التسوية بشكلها الحالي؟

(ب) وإذا ما تعذر ذلك، فهل هناك تعديلات عليها يقبلها الطرفان وتيسر تنفيذها؟

(ج) وإذا كان الجواب بالنفي، فهل هناك طريقة أخرى يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد بها الطرفين؟

وأعترض أن أتمعن في هذه الأسئلة خلال الأسابيع المقبلة لأتمكن من أن أعرض الاستنتاجات على المجلس قبل انتهاء الولاية الحالية للبعثة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧.

١٨ - وإني أعكف في الوقت نفسه على النظر في إمكانية إجراء تخفيضات أخرى في عدد أفراد البعثة التي هبطت تكلفتها بالفعل بنسبة قدرها ٤٠ في المائة تقريبا، حيث هبطت من مبلغ قدره شهريا ٤ ملايين دولار إلى حوالي ٢,٦ مليون دولار. وقد أجريت تخفيضات في عدد الموظفين المدنيين عن طريق عدم إحلال أحد محل المغادرين والمعارين. كما أن سحب عنصر الشرطة المدنية، إذا ما صاحبه تخفيضات إضافية في مواقع أخرى، سيفسح المجال أيضا لإجراء تخفيضات أخرى في عدد موظفي الإدارة المدنية. وأعترض متابعة الحالة عن كثب وإبلاغ المجلس بأي مستجدات.

١٩ - والأمم المتحدة لا تستطيع إرغام الطرفين على الوفاء بالتزامهما بالتعاون في تنفيذ خطة التسوية. وبدون ذلك التعاون فسيتعذر بقدر أكبر تبرير جدوى استمرار النفقات بعد انقضاء الولاية الحالية. فالمجتمع الدولي لا يستطيع أن يستمر في إنفاق موارده الضحلة على الصحراء الغربية مع عدم وجود أي تقدم في تنفيذ الخطة التي وافق عليها الطرفان برضاها منذ تسع سنوات خلت. إن هذه المرحلة حاسمة بالنسبة للبعثة. ولا يسعني إلا أن أعقد الأمل على ألا يفوت على الطرفين إدراك الآثار الخطيرة التي تترتب على فشل البعثة.

المرفق الأول

تكوين العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة
للاستفتاء في الصحراء الغربية

القوام الحالي			
المجموع	وحدات الدعم	المراقبون العسكريون	
٢٥		٢٥	الاتحاد الروسي
١		١	الأرجنتين
١٣		١٣	أوروغواي
٨		٨	أيرلندا
٥		٥	إيطاليا
٥		٥	باكستان
٦		٦	البرتغال
٦		٦	بنغلاديش
٣		٣	بولندا
٩		٩	تونس
٢٠ ^(أ)	٢٠	صفر	جمهورية كوريا
٢		٢	السلفادور
١٦		١٦	الصين
١٣ ^(ب)	٧	٦	غانا
٣		٣	غينيا
٢٥		٢٥	فرنسا

القوام الحالي			
المجموع	وحدات الدعم	المراقبون العسكريون	
٣		٣	فنزويلا
٨		٨	كينيا
١٣		١٣	ماليزيا
١١		١١	مصر
٤		٤	النمسا
٣		٣	نيجيريا
١٢		١٢	هندوراس
١٥		١٥	الولايات المتحدة الأمريكية
١		١	اليونان
٢٣٠	٢٧	٢٠٣	المجموع

(أ) موظفون طبيون.

(ب) وحدات دعم (سبعة من ضباط الصف).

المرفق الثاني

ضباط الشرطة المدنية

<u>العدد</u>	<u>البلد</u>
٢	أوروغواي
٢	توغو
٢	النمسا
١	النرويج
٢	هنغاريا
<u>٩</u>	المجموع

[MAP]
